Document: EB 2007/91/R.5/Rev.1
Agenda: 5(a)
Date: 12 September 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثامنة والأربعين

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والتسعون
روما، 11–12 سبتمبر/أيلول 2007

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها الثامنة والأربعين

1- يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في 7 سبتمبر/أيلول 2007، وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة خمسة بنود للمناقشة: (أ) التقييم المؤسسي للبرنامج التجريبي للحضور الميداني؛ (ب) الاستعراض المسبق الذي أجراه مكتب التقييم لبرنامج عمله وقضايا الموارد ذات الصلة للعام 2008؛ (ج) استعراض تقرير رئيس الصندوق بشأن وضع تنفيذ توصيات التقييم وإجراءات الإدارة، مع تعليقات مكتب التقييم عليه؛ (د) استراتيجية الابتكار في الصندوق المقترحة مع تعليقات مكتب التقييم عليها؛ (هـ) قضايا أخرى.

2- وقد حضر هذه الدورة جميع الأعضاء في اللجنة (بلجيكا، الكاميرون، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، السويد) باستثناء سويسرا. ورحبت اللجنة بالسيد Yaya Olaniran، من نيجيريا، والسيدة Heike Kuhn من ألمانيا، والسيد Diego Simancas من المكسيك في أول اجتماع لهم في هذه اللجنة. كذلك فقد حضر الدورة أيضاً مراقبون من البرازيل، فرنسا، غواتيمالا، مالي، هولندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية واليمن، كما انضم إلى اللجنة مدير مكتب التقييم وغيره من أعضاء المكتب وعدد من موظفي الصندوق، ومن بينهم مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج ومساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة ومساعد رئيس الصندوق للشؤون الخارجية والمديرة التنفيذية لخطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية وسكرتير الصندوق.

3- **التقييم المؤسسي للبرنامج التجريبي للحضور الميداني**. ناقشت اللجنة تقييم البرنامج التجريبي للحضور الميداني، بالإضافة إلى الاتفاق عند نقطة الإنجاز وهو الاتفاق الذي يصوغ موافقة إدارة الصندوق مع النتائج الرئيسية لتقييم البرنامج التجريبي للحضور الميداني وموافقتها على تبني وتنفيذ توصياته. وقد هنأت اللجنة مكتب التقييم على الجهود العالية والتقييم المفيد وخاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار المعوقات المختلفة في تصميم وتنفيذ البرنامج التجريبي للحضور الميداني مما يجعل التقييم صعبا من ناحية المنهجية. وقد تم الثناء بشكل خاص على مداخلات كبيري مستشاري التقييم الدكتور نفيس صادق والبروفسور Robert Picciotto.

4- وحول موضوع أعم، شعر أعضاء اللجنة بالحاجة إلى أن يتوصل المجلس التنفيذي للتوافق في الآراء حول دور الصندوق ونمط قيامه بالعمل، بما في ذلك ما إذا كان يتوجب عليه أن يتحول من مؤسسة تمويلية ترتكز على أداء العمل من المقر إلى مؤسسة أكثر تشغيلية. إلا أن البعض قال إن الصندوق هو مؤسسة لتمويل التنمية بحاجة لأن يوائم نفسه مع الظروف المتغيرة من خلال تعزيز حضوره الميداني. وقد شعر غالبية أعضاء اللجنة بأن مضامين ذلك على المنظمة ككل يجب أن تكون موضع تفكير واعتبار دقيقين.

5- وقد أعربت اللجنة عن حذرها إزاء اقتراح الإدارة المدرج في الاتفاق عند نقطة الإنجاز والمتعلق بإحداث مكاتب إقليمية، كذلك فقد تم التركيز على أهمية الاستعراض الأكثر تفصيلا لأية تكاليف قد ينطوي عليها ذلك الاقتراح، بما فيها التكاليف المستترة. وبصورة مماثلة، تم تسليط الضوء على أهمية جمع بيانات خط الأساس على الرغم من التحديات التي اعترفت اللجنة بوجودها في هذا الصدد.

6- وقد أوصت اللجنة بتطوير "خطة عمل متدرجة ومفصلة" وتقوم على أساس الاتفاق عند نقطة الإنجاز فيما يتعلق بعمل الصندوق الخاص بالحضور القطري في المستقبل. ويتوجب على خطة العمل هذه أن تحدد

بأسلوب منتظم النهج الذي ستتخذه للاستمرار في أنشطة الحضور القطري، بما في ذلك التكاليف وبيانات خط الأساس وغيرها من الترتيبات الإدارية الأخرى. كذلك فقط اقترح أعضاء اللجنة أن يتم تفصيل الحضور الميداني للصندوق بحيث يتناسب مع احتياجات وأولويات البلدان الإفرادية.

7- **الاستعراض المسبق الذي أجراه مكتب التقييم لبرنامج العمل وقضايا الموارد ذات الصلة للعام 2008**. في عرضه لبرنامج العمل المقترح للعام 2008 وقضايا الموارد ذات الصلة، سلط مكتب التقييم الضوء على أن هذا الاستعراض المسبق للعام 2008 يتضمن خفضا معتبراً بالمقارنة مع متطلبات عام 2007. فقد كان برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته للعام 2007 أكبر مما كان في السنوات السابقة سواء لجهة عدد التقييمات المخطط لها أو كمية الموارد المطلوبة. وكما تم الالتزام به العام الماضي، فسيكون برنامج العمل لمكتب التقييم وميزانيته لعام 2008 أقل بالقيمة الحقيقية بحوالي 8% مقارنة مع العام 2007، وسيتم تحقيق ذلك على وجه الخصوص من خلال تقليص عدد التقييمات على مستوى المؤسسة وتقييمات البرامج القطرية المخطط لها للعام 2008.

8- وفيما يتعلق بالميزانية التي ستناقش في دورة أكتوبر/تشرين الأول للجنة التقييم، فقد نصحت اللجنة مكتب التقييم باستخدام ميزانية عام 2006 كمؤشر معياري في إعداده للاقتراح الأخير لميزانية عام 2008، إذ اعتبر العام 2007 بسبب برنامج التقييم المشترك مع مصرف التنمية الأفريقي عاماً استثنائيا. وقد اعتبرت اللجنة أن وضع تكاليف الأولويات الأربع المقترحة لمكتب التقييم لعام 2008 في النسخة الأخيرة التي ستقدم مفيد. وكما تم الطلب، فسيقوم مكتب التقييم بتضمين اقتراحه الأخير معلومات أكثر وإيضاحات أعم عن زيادات التكاليف الإلزامية لعام 2008.

9- وقد وافقت اللجنة على أن تقييم "أمريكا الوسطى" ليس بالأولوية القصوى لأن هذا النهج قد تم التخلي عنه مع التركيز على التقييمات القطرية مما يعني أن هذا التقييم يمكن أن يشطب من برنامج عمل مكتب التقييم. وفيما يتعلق بالتنمية القطاعية الشاملة فقد شكك بعض أعضاء اللجنة في إمكانية أن يكون لهذا الموضوع محتوى كاف يسمح بتقييمه في الوقت الحاضر، وتم اقتراح بأن يقوم مكتب التقييم بتحليل توقيت التقييم مرة أخرى قبل عرضه في الاقتراح الأخير لعام 2008.

10- وقد ناقشت اللجنة وضع اللمسات الأخيرة على الدليل الجديد للتقييم، بما في ذلك تقييم المنهجيات والعمليات. وفي هذا الشأن، وبناء على طلب اللجنة، فقد أعطى مكتب التقييم تأكيدات على أن المعلومات الخاصة بعملية إنتاج دليل جديد للتقييم، بما في ذلك دور لجنة الخبراء الدوليين ستكون مدرجة في وثيقة برنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته لعام 2008 والتي ستناقشها لجنة التقييم في دورتها في أكتوبر/تشرين الأول. علاوة على ذلك فقد أشير أيضاً إلى أن جلسة خاصة للجنة مكرسة لمناقشة دليل التقييم الجديد قبل استكماله سوف تعقد خلال العام 2008.

11- كذلك فقد ركزت اللجنة على أهمية تنظيم جلسات تعريف أولية للأعضاء الجدد في اللجنة، وتوجيه الدعوة لمستشاري مكتب التقييم، إذا أمكن، للمشاركة في مداولاتها. وقد تمت إثارة التساؤلات حول توقيت تقييم قدرة الصندوق على الترويج للابتكارات القابلة للتكرار في الحد من الفقر الريفي، إذ أن الصندوق سيكون قد نفذ استراتيجيته للابتكار لعام واحد فقط في التوقيت المقترح. إلا أنه تم الاتفاق على أن التوصيات التي قد تنبثق عن مثل هذا التقييم من شأنها أن تسهم في تنفيذ أكثر فعالية للاستراتيجية.

12- **تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة مع تعليقات مكتب التقييم عليه.** في عرضها لهذا التقرير، أعربت إدارة الصندوق عن موافقتها عموماً على الملاحظات التي أعدها مكتب التقييم حول هذا التقرير. كذلك فقد أشارت إلى حصول تحسن في تنفيذ توصيات التقييم، وفي الحقيقة فإن 85% من التوصيات قد نفذت بالكامل أو أنها قيد التنفيذ، وعلى وجه العموم تعتقد الإدارة بتحقيق تقدم في تحسين الاستهداف في الصندوق واستراتيجياته القطرية وعمله في مجال التمويل الريفي، إلا أنه ما زالت هنالك حاجة للمزيد من العمل فيما يتعلق بالرصد والتقييم والاستدامة.

13- وقد اعترفت اللجنة بعلاقة العمل البناءة بين دائرة إدارة البرنامج ومكتب التقييم، وأعربت عن تقديرها لتقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة والتي وجدت فيه أداة مفيدة لرصد تنفيذ توصيات التقييم.

14- وقد استمر هذا التقرير في التركيز على الحاجة لتكريس اهتمام أكبر لنظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات واعتبره مجالا محفوفا بالتحديات ويتطلب المزيد من الجهود المتضافرة بحيث يمكن الوصول إلى فهم أعمق لفعالية الصندوق الإنمائية بهدف الإدارة لتحقيق النتائج الإنمائية. وقد اقترح مكتب التقييم أن تنظر الإدارة ومكتب التقييم في كيفية عملهما معاً خلال السنة القادمة للمساعدة في تحسين الرصد والتقييم في الصندوق نظراً لأهميته الحاسمة.

15- وقد طلبت اللجنة من الإدارة أن تفكر أكثر في صيغة هذا التقرير في المستقبل، بما في ذلك الاقتراح القائل بالإبلاغ عن متابعة توصيات التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق، والتوصيات المؤجلة من سنوات سابقة، علاوة على العلاقة بين هذا التقرير وغيره من تقارير الإدارة مثل استعراض أداء الحافظة والتقرير الجديد المقترح عن الفعالية الإنمائية مما سيؤدي إلى ترشيد تقارير المتابعة التي تقوم بها الإدارة والمرفوعة إلى كل من اللجنة والمجلس التنفيذي.

16- **استراتيجية الابتكار في الصندوق مع تعليقات مكتب التقييم عليها.** رحبت اللجنة بهذه الوثيقة وأثنت على فريق خطة العمل للتحسينات المدخلة عليها منذ نسختها الأخيرة وقد أعربت أيضاً عن تقديرها للنقاش الدائر حول استراتيجية الابتكار في الصندوق، وأشادت بالملاحظات المفيدة التي أبداها مكتب التقييم على الوثيقة (انظر الملحق).

17- كذلك فقد اعتبرت اللجنة أن الروابط بين استراتيجية الابتكار وغيرها من استراتيجيات ومبادرات وسياسات الصندوق ذات الصلة، مثل استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة، هامة للغاية .

18- ولكي ينجح تنفيذ استراتيجية الابتكار، لا بد من بين جملة أمور أخرى، من إيلاء اهتمام كاف للحوافز المعطاة للموظفين وبناء الشراكات وما إلى ذلك. وعلاوة على إدخال تقنيات جديدة، فقد أشارت اللجنة إلى ضرورة أن تركز الاستراتيجية أيضا بصورة أوسع على إيجاد حلول مبتكرة لتحسين سبل العيش الريفية.

19- وقد أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بالمصادقة على استراتيجية الابتكار.

20- **قضايا أخرى.** تم طرح قضيتين من قبل أعضاء اللجنة للمناقشة تحت هذا البند وهما: الزيارات الميدانية والحاجة لاستعراض عمل مكتب التقييم. وفيما يتعلق بمسألة الزيارات الميدانية فقد اعتبر أعضاء اللجنة الذين شاركوا في الزيارة الميدانية لمالي في مارس/آذار من هذا العام أن الزيارة كانت تجربة قيمة. وقد اتفقت اللجنة على ضرورة التحضير للزيارات الميدانية القادمة بشكل أفضل فيما يتعلق بإتاحة المزيد من

الوقت في الميدان على مستوى المشروعات مع مجموعة أصغر لتيسير حوار أفضل. وقد أشارت اللجنة إلى أهمية تنظيم جلسة إعداد إرشادية قبل الزيارة علاوة على جلسة للنتائج بعدها.

21- وفيما يتعلق بالدور الإشرافي على مكتب التقييم الذي يقوم به المجلس التنفيذي ولجنة التقييم، فقد جرت مناقشة كيفية متابعة فعالية مكتب التقييم بصورة منتظمة. وقد ناقشت اللجنة عدة نهج لمقاربة هذا الموضوع بما في ذلك إجراء استعراض نظراء. وقد رحبت اللجنة باقتراح مكتب التقييم باستعراض العمل الذي يقوم به حاليا فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق التعاون في مجال التقييم التابع للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف لإيجاد آليات للقيام باستعراض نظراء لمهام التقييم في المنظمات متعددة الأطراف. وسيوفر مكتب التقييم المعلومات عن هذا الموضوع في إطار الوثيقة النهائية الخاصة ببرنامج عمله وميزانيته للعام 2008 والمعدة لدورة أكتوبر/تشرين الأول للجنة التقييم، بما فيها اقتراح كيفية استفادة الصندوق من مثل هذا العمل في المستقبل.

22- وفي النهاية شكرت اللجنة ممثل بلجيكا السيد Philip Heuts الذي أكمل مدة خدمته في روما لمساهماته في اللجنة وتمنت له حظاً موفقاً في مساعيه المستقبلية.

تعليقات مكتب التقييم على استراتيجية الابتكار في الصندوق

1- وفقاً للفقرة 47 من اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، استعرض مكتب التقييم الاستراتيجية المقترحة بشأن الابتكار في الصندوق[1] التي سينظر فيها المجلس التنفيذي خلال دورته الحادية والتسعين في سبتمبر/أيلول 2007. وترد تعليقات مكتب التقييم على هذه الاستراتيجية في هذه الوثيقة التي عرضت على لجنة التقييم لمناقشتها في دورتها الثامنة والأربعين.

2- أعدت استراتيجية الابتكار في الصندوق عموما بشكل جيد، وسوف تشكل مرجعا مفيدا لموظفي الصندوق وغيرهم من المعنيين. وإضافة إلى ذلك فإن الاستراتيجية: (i) تقترح تعريفا محددا للابتكار في الصندوق؛ (ii) تستفيد من الدروس المستخلصة من تجارب الصندوق وتجارب الشركاء الآخرين في التنمية؛ (iii) تعترف بالحاجة إلى إقامة صلات مع العمليات المؤسسية ذات الصلة (مثل إدارة المعرفة، والحضور القطري، والإشراف المباشر ودعم التنفيذ)؛ (iv) تقترح خطوات منطقية لتنفيذ الاستراتيجية، ولا سيما تكوين مجموعة خدمات الابتكار، باستخدام الموارد المتاحة من الموظفين.[2]

3- وتبين الاستراتيجية بوضوح أسباب أهمية الابتكار للصندوق ودواعي الحاجة إلى استراتيجية بشأن الابتكار. وخلصت عمليات التقييم التي أجريت مؤخرا في هذا الصدد إلى استنتاج مهم يتمثل في أنه على الرغم من أهمية ما يقدمه الصندوق من موارد إلى بعض البلدان (مثل البرازيل والصين والهند والمكسيك) فإن الأهم من ذلك هو الابتكارات التي يروجها الصندوق من خلال عملياته وما يهيئه من فرص أمام البلدان للوقوف على الابتكارات الناجحة في البلدان الأخرى. ومن الناحية الأخرى فإنه على الرغم مما قد يتسم به الابتكار من أهمية في بلدان أخرى (وبخاصة الأصغر حجما) فإن ما يجذبها أساسا للعمل مع الصندوق هو الحصول على الموارد المالية بشروط تيسيرية للغاية لأنشطة الحد من الفقر الريفي. ولذلك فإن الصندوق يرى أن أي استراتيجية للابتكار ينبغي ألا يغيب عنها، من بين أمور أخرى، الأخذ بنهج تفاضلي تراعَى فيه ظروف وأولويات مختلف البلدان.

4- وعلاوة على ذلك فقد يكون من المفيد توضيح ما إن كان يلزم لجميع المشروعات والبرامج الممولة من الصندوق أن تتسم بطابع ابتكاري، أو ما إذا كان ينبغي أن يقتصر ذلك على مجموعة منتقاة من العمليات. وقد ينشأ في بعض الأحيان توتر بين تحقيق الأثر وترويج الابتكارات، وهو ما تعترف به استراتيجية الابتكار المقترحة ذاتها. كما قد يكون من المفيد خلال تنفيذ الاستراتيجية وضع معايير للمساعدة على تحديد ما إذا كان ينبغي المضي قدما في الابتكارات التي يمكن أن تبشر بالخير. ويلزم بالمثل بحث جدوى تحديد أهداف سنوية مسبقة للصندوق فيما يتعلق بأنواع الابتكار الثلاثة (التبني، والتكيف، والاستنباط) المقترحة في الاستراتيجية.

5- ويكشف استنتاج رئيسي آخر توصلت إليه التقييمات التي أجريت مؤخرا (تقييمات البرامج القطرية في البرازيل ومالي والمغرب، وتقييم استراتيجية الصندوق الإقليمية في آسيا والمحيط الهادي، من بين تقييمات أخرى) عن بعض النماذج الطيبة للابتكار في سياق عمليات الصندوق. ويشير هذا الاستنتاج المشجع إلى أن تلك الابتكارات تحققت أساسا، فيما يبدو، من خلال الطاقة الخلاقة لموظفين إفراديين واهتماماتهم وجهودهم أكثر من تحققها من خلال عملية منهجية لترويج الابتكار. والأمل معقود على الاستراتيجية المقترحة بأن تشكل الإطار المطلوب لاتخاذ نهج أكثر اتساقا وتنظيما في الابتكار في عمليات الصندوق.

---

[1] الوثيقة EB 2007/91/R.3.

[2] ستعاد تسمية الفريق الذي يتولى حاليا إدارة مبادرة تعميم الابتكار ليصبح "مجموعة خدمات الابتكار".

6- على أن نفس التقييمات تؤكد قلة عدد حالات التوسع في الابتكارات الناجحة، وهو ما سيتطلب جهودا خاصة وتعاونا وثيقا مع عمليات الصندوق في مجالات إدارة المعرفة وحوار السياسات وإرساء علاقات الشراكة. والخلاصة أن "الامتلاك من جانب الشركاء" أو "التوسع من مرحلة الممارسة إلى مستوى السياسات" (انظر الفقرة 12 من سياسة الابتكار في الصندوق) لم يكن يحظى من قبل بالاهتمام الواجب من الصندوق، وإنما كان يعهد به للآخرين لتحقيقه حسب مصالحهم وأولوياتهم.

7- وحول نفس الموضوع، فإن التوسع في الابتكارات وتكرارها من جانب الحكومات والجهات المانحة والقطاع الخاص وغيرهم ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود الصندوق الرامية إلى ترويج الابتكارات. ويكتسي ذلك أهمية بالغة لمعالجة الفقر الريفي على نطاق أوسع كثيرا لإفساح مجال أرحب أمام المجتمع الإنمائي عموما لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في تخفيض الفقر والجوع إلى النصف. وبالنظر إلى أهمية التوسع والتكرار في هذا السياق فقد يكون من المفيد بحث إدراج الأهداف المرتبطة بالتوسع والتكرار كجزء من "الغاية والغرض" في استراتيجية الابتكار في الصندوق.

8- وفي موضوع متصل بذلك، تتوقع الاستراتيجية الصلات المطلوبة مع استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز الشراكات والاشتراك في حوار السياسات وكافة الجوانب التي تؤثر على موظفي الخطوط الأمامية في الصندوق، وهم مدراء البرامج القطرية، الذين سيكون مطلوبا منهم الإمساك بزمام قيادة تلك العمليات. وينبغي منح مدراء البرامج القطرية ما يلزم من وقت وموارد، بل وتدريب في بعض الأحيان، لترويج الابتكارات بفعالية، وهو ما يتطلب الاشتراك في إرساء علاقات الشراكة وحوار السياسات وإدارة المعرفة، إلى جانب تصميم المشروعات والإشراف المباشر ودعم التنفيذ. وتبين التقييمات التي أجراها مكتب التقييم من قبل أن ذلك يمثل جانبا مهما لكفالة النجاح في ترويج الابتكارات، وأنه قد يلزم توخي مزيد من الوضوح في تحديد أنسب أنواع ونهج حوار السياسات من أجل استراتيجية الابتكار.

9- وتشمل الاستراتيجية قسما مهما عن تقدير المخاطر وإدارتها. وفيما يتعلق بالتوسع، يلاحظ هذا القسم محقاً الحاجة إلى زيادة "الفرص أمام العمليات المشتركة". وفي هذا الصدد، كشفت التقييمات الأخيرة عن انخفاض عام في التمويل المشترك لعمليات الصندوق، خاصة من المؤسسات المالية الدولية، وهو ما سيتطلب مزيدا من الاهتمام خلال تنفيذ استراتيجية الابتكار. والواقع أن الاستراتيجية تشير إلى أن "مبادرات التمويل المشترك، جميعها مكونات محورية لتحقيق التوسع المستدام". وينبغي كذلك النظر في المخاطر الأخرى، مثل المخاطر المرتبطة بالتحديات التي تطرحها عمليات الصندوق في المناطق النائية حيث البنية الأساسية ضعيفة وقدرة المؤسسات متباينة وفرص السوق محدودة.

10- ويرحب مكتب التقييم بالصلات الواضحة التي تقيمها الاستراتيجية المقترحة مع أنشطة الصندوق في مجال الإشراف المباشر ودعم التنفيذ، ومع مبادرات الحضور القطري، وهي جميعا أساسية لكفالة نجاح ترويج الابتكارات.

11- وأخيرا، ستتاح معلومات إضافية عن آليات رصد تنفيذ الاستراتيجية والإبلاغ عنه. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة في الفقرة 28 من الاستراتيجية، من المفيد كذلك الإشارة إلى أن جميع التقييمات التي يجريها مكتب التقييم، إضافة إلى التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، تتضمن هي الأخرى تقييما منهجيا لما يبذله الصندوق من جهود وما يحققه من نتائج في مجال الابتكار والتكرار والتوسع.